# المحاضرة الثانية:

# اندلاع الثورة (قراءة في بيان أول نوفمبر 1954) قراءة في بيان أول نوفمبر1954

تم إصدار جبهة التحرير الوطني الجزائري أول بيان لها إلى الشعب الجزائري مساء يوم 31 أكتوبر 1954 ووزع صباح أول نوفمبر حددت فيه أهداف الثورة في إطار المبادئ الإسلامية تجسيدا لخصوصيات هذه الامة التي لم تكن في يوم ما فرنسا ولاتريد ن تكون كذلك كما تضمنالبيان الأهداف الكبرى للثورة و التي يمكن تلخيصها فيمبدأين أساسيينتحقيق الحرية والاستقلال، كما تم تحديد الأبعاد السياسية والظروف القاسية التي دفعت الجزائريين إلى تبني فكرة الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق الاستقلال، ويعد البيان الوثيقة الأساسية للثورة ودستورها الأول النابع من التضحيات الطويلة للامة الجزائرية وهو يعطي أيضا صورة صادقة ومعبرة عن اماني وطموحات الامة انه نبع شعبي عبرت عنه ثلة من الرموز الوطنية التي مثلت تجسيدا لتلك الطموحات الشعبية، كما تضمن البيان البرنامج السياسي للثورة المباركة المتعلق بـ:

**الأهداف الداخلية:**

1. تنظيم وتجميع كل الطاقات السلمية لدى الشعب.
2. التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.
3. تجميع وتنظيم جميع الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

**الأهداف الخارجية:**

1. تدويل القضية الجزائرية.
2. تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.
3. في إطار ميثاق الأمم المتحدة تؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

## التوجهات الأساسية للثورة التحريرية وأهدافها (من خلال البيان):

عندما أشعلت جبهة التحرير الوطني فتيل الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر سنة أربع وخمسين وتسعمائة وألف، فإنها إنما فعلت ذلك لتجسيد إيديولوجية حزب الشعب الجزائري، لأجل ذلك حددت تحركاتها الأولى في إطار توجهات ثلاث.

### التوجه السياسي (السياسة الداخلية):

من أولى المبادئ التي أكد عليها البيان هو إقامة دولة جزائرية في إطار المبادئ الإسلامية لان الفارق بين الامتين الفرنسية والجزائرية هو الدين وهو أساس الشخصية الوطنية المتميزة والمتجذرة في هذه الامة اذ انه ما من مقاومة وطنية قامت في هذه البلاد الا وكان أساسه الإسلام فهو المحرك وهو الملهم.

كما يهدف البيان إلى استرجاع السيادة المغتصبة عن طريق الكفاح المسلح الذي يجب أن يتحول إلى انتفاضة عامة تضعف الجيوش المعتدية، وتخرب الاقتصاد الاستعماري وتفرض جو الحرب الساخنة على فرنسا فتنقاد إلى تفاوض كما حدده نداء الفاتح من نوفمبر سنة 1954، وفي إطار هذا التوجه دعت جبهة التحرير الوطني كافة التشكيلات السياسية إلى الإعلان عن حل نفسها رسميا، ودفع منضاليها إلى الالتحاق فرادى بالصفوف وأكدت من خلال النداء الأول وفي مناسبات عديدة، أن التفاوض لا يكون إلا معها بصفتها قائدا للكفاح المسلح وممثلا وحيدا للشعب الجزائري، وكان قادة جبهة التحرير الوطني يطمحون بصدق وإخلاص إلى استرجاع استقلال الجزائر ضمن الوحدة الشاملة للمغرب العربي الكبير فيإطار المبادئ الإسلامية، وذلك تماشيا مع إيديولوجية نجم شمال إفريقيا، وإيمانا منها بأن تلك هي الطريقة الوحيدة لقطع خط الرجعة على الاستعمار بجميع أشكاله وألوانه.

### التوجه الاقتصادي والاجتماعي:

يرمي إلى استرجاع الأراضي المغتصبة وإخضاع مجالات الإنتاج والتسويق والاستثمار إلى التخطيط الذي يأخذ بعين الاعتبار واقع البلاد وإمكانياتها واحتياجات الجماهير الشعبية الواسعة، وبواسطة هذا التوجه كانت جبهة التحرير الوطني تسعى إلى تغيير هيكلة اقتصادية واجتماعية وضعها الاستعمار الاستيطاني طيلة الفترة الاستعمارية، لتكون دعامة للاقتصاد في (الوطن الأم) ولتبقي الإنسان الجزائري في حالة تبعية دائمة تمنعه من الشعور بذاته وتحول بينه وبين مسؤولياته ككائن له حق التصرف في شؤونه، كما أنه وحسب الكثير من المؤرخين والباحثين في موضوع الثورة، فإن جبهة التحرير الوطني لم تبدأ في عامها الأول ببرنامج اقتصادي واضح، لكنها كانت واعية بأن السلطات الاستعمارية قد اغتصبت ملكيات الجزائريين الزراعية والصناعية خاصة وقامت بتحويلها إلى الكولون يستغلونها ويوظفون ثرواتها لتحقيق مصالحهم ومصالح فرنسا، وتحول ذلك الوعي في خضم المعركة إلى رغبة ملحة في استرجاع كل ما أخذ بالقوة ، وفي نهاية مرحلة الكفاح المسلح ظهر التفكير جديا في إرساء قواعد التسيير الذاتي الذي يعد أحد الطرق المؤدية إلى انتصار الاشتراكية، والذي هو في خطوطه العريضة مأخوذ من تقاليد الجزائريين في الإنتاج والتسيير الاقتصادي قبل الاحتلال الفرنسي.

### التوجه الحضاري:

ويشمل مجالي الدين، اللغة والثقافة انطلاقا من مجموعة من الحقائق، فحسب وجهة نظر أغلب المؤرخين فقد كان للدينإضافة الى اللغة العربية الدور البارز فيتكوين ثقافة الجزائريين قبل وبعد الاحتلال، وهو ما أسهم في بلورة سماتالمجتمع الجزائري المسلم المحافظ من خلالعاداته وتقاليده وأعرافه...، ويظهر ذلكفي ثناياالمواثيق والنصوص الأساسية التي تبنتها الثورة الجزائرية، كما أنالمتأمل لبعض الأحداث في الثورة التحريريةخلال المعارك وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد كانللتكبير والترغيب في الشهادة دورا بارزا في تثبيت العزائم وتقوية النفوس وتجنيد أغلبية المواطنين حول جبهة التحرير الوطني، وقد أدركت سلطاتالاحتلالأن شعبا بلا ثقافة شعب ميت، وأن الاحتلال الحقيقي لا يتم إلا عندما يقضي على ثقافة الشعب المعتدى عليه، وانطلاقا من هذه القناعة عمدت السلطات الاستعمارية إلى تجهيل الجماهير، وتزييف التراث الوطني وطمس معالم الثقافة ومصادرها، ولمواجهة محاولات فرنسا طمس مقومات الثقافة الجزائرية ذات الطابع العربي الإسلامي، عمدتجبهة التحرير الوطني إلى جانب الكفاح المسلح الىتبني خطط وتدابير من خلال نشر التعليم باعتباره سلاحا ذو حدين، للقضاء على الأمية وضمان التطور بتكوين إطارات المستقبل الذين يقودون البلاد بعد الاستقلال، حيث أقامت في الأرياف خاصة وفي أوساط المجاهدين بصفة عامة، حملات متواصلة لمحو الأمية وتغيير الذهنيات الجامدة ولرفع مستوى الوعي لدى الفلاحين والعمال، كما أنها عملت جاهدة على دعم الأخلاق الثوريةالمرتكزة على قيم الثقافة العربية الإسلامية، تلكم القيم التي سيكون منها المنطلق لبلورة عناصر الشخصية الوطنية، ولتكوين الإنسان الجزائري الجديد القادر على الإسهام بفعالية في معركة البناء والتشييد من أجل استرجاع السيادة الوطنية وإقامة الدولة القوية المستقلة.

أما السياسة الخارجية: فقدأكد البيان أن الهدف من الكفاح المسلح هو جعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وهو ما يعني تدويل القضية الجزائرية، ولن يتسنى ذلك إلا بمساندة الحلفاء الطبيعيين للشعب الجزائري (العرب والمسلمين والشعوب الأفروآسيوية)، خاصة في ظل الانفراج الدولي المناسب لحل القضية الجزائرية.

## اندلاع الثورة التحريرية 1954-1962:

**اللقاءات التمهيدية:**اجتماع لجنة 22 يوم الأحد 5 جويلية:انعقد الاجتماع في منزل المناضل "إلياس دريش " بــصلامببي (المدنية حاليا)، من طرف جماعة 22، أما كريم بلقاسموأوعمران فقد مثلهما بن بولعيد.

تمحور الاجتماع حول مسألة "إعلان الكفاح المسلح وتعيين رؤساء المناطق" وكان على النحو الآتي:

المنطقة الأولى: الأوراس النمامشة على رأسها مصطفى بن بولعيد بمساعدة شيحاني بشير وعباس لغرور وعجول.

المنطقة الثانية: السمندو أو الشمال القسنطيني على رأسها ديدوش مراد بمساعدة لخضر بن طوبال وعمار بن عودة.

المنطقة الثالثة: القبائل على رأسها كريم بلقاسم بمساعدة عمر أو عمران.

المنطقة الرابعة: الجزائر الوسطى بمساعدة الزبير بوعجاج وسويداني بوجمعة وأحمد بوشعيب.

المنطقة الخامسة: العربي بن مهيدي وهران بمساعدة عبد الحفيظ بوصوف وعبد المالك رمضان والحاج بن علا.

**اجتماع 10 أكتوبر 1954:** حضره كريم بلقاسم، محمد بوضياف، رابح بيطاط، بن مهيدي، ديدوش مراد، بوعجاج، حيثكان موضوع الاجتماع هو تحديد اليوم والساعة التي ستعلن فيها عن انطلاق العمل المسلح والجماعة التي تتبنى هذا العمل، وهي جبهة التحرير الوطني وتحديد الدوافع والأهداف والوسائل والشروط، وكلف محمد بوضياف بتحرير المنشور والذي تم الإعلان عنه باسم "بيان أول نوفمبر 1954" وتحديدا ليلة 31 أكتوبر أو الفاتح من نوفمبر 1954 موعد انطلاق الثورة.

### أسباب ودوافع الثورة:

انقسام MTLD ودخول المناضلين في صراع لا طائل منه.

الوجود الاستعماري القامع في الجزائر منذ أكثر من قرن.

سياسات فرنسا والقوانين التعسفية والقمعية (قانون الأهالي).

أحداث 8 ماي 1945 التي تعد اللبنة الأساسية للثورة وسقوط أسطورة الجزائر المستقلة والحرية بالطرق السلمية والمطالب الحزبية.

تبني المنظمة الخاصة مهمة الإعداد للثورة رغم اكتشاف أمرها 1950 ولجوء ومناضليها الذين فروا إلى الجبال من غير الذين تم إلقاء القبض عليهم.

**انطلاق الثورة**:بعدما استكملت الترتيبات النهائية لبدء العمل المسلح، لم يبق إلا الإعلان عن ميلاد الثورة التحريرية والذي تقرر ليلة الاثنين الفاتح من نوفمبر 1954، وكان ذلك من خلال القيام بمجموعة من العمليات العسكرية التي امتدت من الشرق إلى الغرب في الليلة الواحدة وفي الساحة الواحدة وبنفس الطريقة والوسائل، وكان القصد منها ليس إحداث المزيد من الخسائر والضحايا، وإنما إحداث المفاجأة للإدارة الاستعمارية وزرع الخوف والرعب في قلوب الجالية الأوروبية الطاغية والمتجبرة، وقد حرص المشرفون عن عمليات ليلة الأول نوفمبر على تجنب إلحاق الضرر بالأوروبيين المدنيين، حتى لا يعطوا الفرصة للإدارة الاستعمارية لتتهمهم بالقتل والإرهاب، وتتراوح تقديرات المراجع لهذه العمليات بين 30 إلى 70 هجوما، بينما حددتها الولاية العامة "بثلاثين" حادثا، وهذا ما جاء في بلاغ الحاكم العام في الجزائر صبيحة أول نوفمبر "حدث أثناء الليل بمناطق مختلفة من الأرض الجزائرية وعلى الأخص شرقي قسنطينة بمنطقة الأوراس عدة عمليات، بلغ عددها ثلاثين عملية" كانت أخطرها في الأوراس ثم القبائل ثم العاصمة والشمال القسنطيني وتأتي في الأخير ولاية وهران،

و يذكر رابح بيطاط عن هذه العمليات:"هاجم ما يقل عن 1000 مقاتل من جبهة التحرير الوطني في ليلة 31 أكتوبر إلى الفاتح من نوفمبر العشرات من الأهداف التي كانت موزعة عبر التراب الوطني"، وقد استهدفت هذه العمليات نقاطا حساسة في كامل المناطق المعنية بالهجوم، تمثلت في حرق محولات كهربائية وقطع أسلاك وأعمدة الهاتف والهجوم على بعض مراكز الدرك والشركة والثكنات العسكرية، وقد كانت الأسلحة المستعملة بسيطة وقليلة قدرت بأربعمائة (400) قطعة سلاح، منها الحربي ومنها بنادق الصيد، ومجموعة من القنابل المصنوعة محليا والمفرقعات، وقد وصف بن بولعيد ذلك بقوله: "يجب حسب إمكانياتنا أولا وقبل كل شيء مهاجمة مراكز الدرك وثكنات الجند، إن وسائلنا متواضعة ويتوجب تعويض هذا النقص بأهمية الأهداف فإذا نحن هاجمنا مراكز القوات المسلحة وأضرمنا النيران في المخازن فإننا سنصيب قصور السلطات الاستعمارية المتعسفة"، دارت الحرب بين الجيش الفرنسي والثوار الجزائريين، الذين استخدموا حرب العصابات بصفتها الوسيلة الأكثر ملاءمة لمحاربة قوة جرارة مجهزة أكبر تجهيز، خصوصا وأن الثوار لم يكونوا يملكون تسليحا معادلا لتسليح الفرنسيين.

كانت بداية الثورة بمشاركة 1200 مجاهد على مستوى الوطن بحوزتهم 400 قطعة سلاح وبضعة قنابل تقليدية فقط، وكانت الهجومات تستهدف مراكز الدرك والثكنات العسكرية ومخازن الأسلحة ومصالح استراتيجية أخرى شملت هجومات المجاهدين عدة مناطق من الوطن، وقد استهدفت عدة مدن وقرى عبر المناطق الخمس: باتنة، أريس، خنشلة وبسكرة في المنطقة الأولى، قسنطينة وسمندو بالمنطقة الثانية، عزازقة وتيغزيرت وبرج منايل وذراع الميزان بالمنطقة الثالثة، أما المنطقة الرابعة فقد مست كلا من الجزائر وبوفاريك والبليدة، بينما كانت سيدي علي وزهانة ووهران على موعد مع اندلاع الثورة في المنطقة الخامسة، وباعتراف السلطات الاستعمارية فإن حصيلة العمليات المسلحة ضد المصالح الفرنسية عبر كل مناطق الجزائر ليلة أول نوفمبر 1954، قد بلغت ثلاثين عملية خلفت مقتل 10 أوروبيين وعملاء وجرح 23 منهم وخسائر مادية تقدر بالمئات من الملايين من الفرنكات الفرنسية، أما الثورة فقد فقدت في مرحلتها الأولى خيرة أبناءها الذين سقطوا في ميدان الشرف، من أمثال بن عبد المالك رمضان وقرين بلقاسم وباجي مختار وديدوش مراد وغيرهم.

### ردود الأفعال المحلية والدولية بعد اندلاع الثورة:

#### ردود الأفعال المحلية:

##### موقف الشعب الجزائري:

بعد اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 استقبلها الشعب الجزائري بالتأييد والمباركة لأنها السبيل الوحيد الذي بقي لتحقيق استقلاله بعد فشل التجربة السياسية.

سكان الأرياف: التف سكان الأرياف حول الثورة منذ الوهلة الأولى بتموينها بالسلاح المتمثل في بنادق الصيد التي جمعت من سكان الأرياف، حيث اندلعت الثورة بـ 3000 مناضل في أول نوفمبر 1954، وبعد عام أي سنة 1955 أصبح عدد المجاهدين يناهز 600 مجاهد على مستوى القطر الجزائري، إضافة إلى التموين بالأموال، المواد الغذائية، اللباس، الحراسة وجمع أخبار وتحركات العدو.

سكان المدن: كان التفاف سكان المدن حول الثورة من خلال العمليات الفدائية التي قامت بها مجموعة من أفواج الفدائيين، والتي تم تسليحها بالمسدسات والقنابل ودربت تدريبا دقيقا على استعمال الأسلحة الأوتوماتيكية والقنابل اليدوية قبل اندلاع الثورة، بالإضافة إلى الأدوية والمعدات الطبية التي كانت ترسل من المدن إلى الجبال كذلك الممرضات والممرضون والأطباء الجزائريون الذين غادروا مستشفيات المدن، والتحقوا بإخوانهم المجاهدين .

**ردود الأفعال الفرنسية**:

تظهر نوايا الثورة من خلال نص بيان أول نوفمبرمن خلال هدفها ورغبتها في إيجاد حل للقضية الجزائرية سلميا، ولذلك تدعو فرنسا التي عليها اظهار حسن النية، الى مفاوضات على أساس الاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير المصير ، الا أن تعنت فرنسا وصدها عن مطالب الجزائريين وتجاهلها للبيان بالطرق السلمية، واعتبارها الأمر شأنا داخليا فرنسيا والجزائر جزء لا يتجزأ من الممتلكات الفرنسية، اعتبرت ذلك مجرد عمليات تمرد وأعمال إرهابية من طرف جماعات خارجة عن القانون، وستتخذ ضدهم الإجراءات اللازمة لصدهم، ومن أجل ذلك سخرتالقوة المادية والمعنوية لمواجهة الموقف المستجد بغية الحفاظ على الجزائر فرنسية، مما عجل بسقوط حكومة منداس فرانس، في 25 فيفري 1955، واتحدت ردود الفعل الفرنسية على كافة المستويات داعية الى ردع الحركة بقوة وبسرعةويظهر ذلك ممن خلال تصريحات قادتها العسكريين والسياسيين.

##### موقف الأحزاب السياسية:

###### موقف حركة الانتصار للحريات الديموقراطية:

**المركزيون**: بتاريخ 04 نوفمبر 1954 من جريدة "الجزائر الجمهورية" نشرت تصريحات للمركزيين باسم اللجنة المركزية للحركة، حيث وصفوا تلك الأعمال بأنها "إرهابية" ووصفت القائمين بها، بأنهم إرهابيون ، وأرسل المركزيون عدة برقيات إلى باريس يحتجون فيها ويقترحون ويؤكدون أن "المشكل سياسي، وأن الأحداث نابعة من الجزائر..."، وشاركوا في مساع مشتركة مع غيرهم في الجزائر إلى أن اعتقلوا ثم أطلق سراحهم، عندها انقلب معظمهم وانضم أغلبهم إلى الجبهة ثم التحقوا بالقاهرة، تونس، المغرب وقاموا بأدوار كبيرة في الكفاح التحرري في إطار الجبهة، حيث تولى رئيسهم يوسف بن خدة رئاسة الحكومة المؤقتة الجزائرية الأخيرة.

**الميصاليون**: بتاريخ 04 نوفمبر من جريدة "الجزائر الجمهورية" نشرت تصريحات للميصاليين باسم المكتب السياسي للحركة، حيث وصفوا العمليات الأولى بأنها "اعتداءات"، وفي 08 نوفمبر 1954 صرح مصالي الحاج قائلا: "أعتبر هذه الأحداث منطقية في كفاح الشعب الجزائري الذي طالما انتظر زوال الاستعمار بالطرق السياسية، لكنه لم يستجب لطموحاته وقوبل بالرفض، بل بالقمع والاضطهاد، والبطش فكان الانفجار...، يمكن وضع حد لهذه الانفجارات التي ليست في الحقيقة إلا أعمال يائسة"، وهنا يكمن العلاج وبعدما استعملت الجبهة التصفية الجسدية ضد المصاليين، التحق العديد منهم في صفوف الجبهة وبقي مصالي الحاج والبقية الباقية على الحياد حتى استرجاع السيادة الوطنية 05/07/1962.

###### موقف الحزب الديموقراطي للبيان الجزائري:

لم يتخذ الحزب موقفا ثوريا غداة اندلاع الثورة المسلحةلأنه لم يؤمن بالعنف الثوري ، والاتجاه السائد في صفوف هذا الحزب هو الاندماج وإقامة جمهورية جزائرية في إطار اتحاد فرنسي، وقد صرح فرحات عباس رئيس الاتحاد الديموقراطي بباريس حيث قال: "لقد اخترنا في حزبنا بدون أي خلفية وبكل حرية التداخل مع فرنسا..."، وذلك في منتصف عام 1955، وبهذا بقي الاتحاد الديموقراطي متمسكا بموقفه المناهض للكفاح المسلح، رغم التضحيات الجسيمة التي كان يقدمها الشعب الجزائري باستمرار، غير أن انتفاضة 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني وغيرها من الأحداث التي غيرت مواقف الحزب وعجلت بانضمام معظم أعضاء الاتحاد الديموقراطي وفي مقدمتهم رئيسه فرحات عباس إلى صفوف جبهة التحرير الوطني، حيث عقد فرحات عباس بتاريخ 25/04/1956 ندوة صحفية حضرتها الصحف العربية ووكالات الأنباء العالمية أعلن أثنائها عن انضمامه رسميا إلى صفوف جبهة التحرير الوطني، مؤكدا في نفس الوقت موقف الأمة الجزائرية المتحدة المكافحة ضد الاستعمار الفرنسي والذي لخضه في كلمتين "الاستقلال والفناء".

###### موقف الحزب الشيوعي الجزائري:

صرح الحزب بتاريخ 09 نوفمبر 1954 بأنه لا يمكن اللجوء إلى الأعمال الفردية التي من شأنها أن تخدم مصلحة الاستعمار وأدانوا التمرد، وفي سنة 1955 حل وزير الداخلية الفرنسي الحزب الشيوعي، وأوقف جرائده الثلاث "الجزائر الجديدة، الحرية، الجزائر الجمهورية" والتحق الشيوعيين الجزائريين كشباب مناضلون بصفة فردية بجيش وجبهة التحرير الوطني موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

بعد اندلاع الثورة بـ 15 يوما صرح رئيسها الشرفي الشيخ البشير الإبراهيمي عن طريق راديو القاهرة قائلا: "أيها المسلمون الجزائريون، هذا هو الصوت الذي يسمع الآذان الصماء، هذا هو النور الذي يفتح الأعين المغلقة...، سيروا على بركة الله وبعونه، وتوفيقه إلى الميدان المسلح، فهو السبيل الأوحد إلى إحدى الحسنيين: إما الموت ووراءه الجنة وإما حياة وراءها العزة والكرامة".

ومن خلال البيانات والنداءات التي جاءت في جريدة البصائر، منها البيان الذي كان يوم 28 يناير 1955 من أهم ما جاء فيه: فضح الأساليب الوحشية الفظيعة التي استعملتها السلطة الاستعمارية لمحاولة قمع حركة الثورة، إضافة إلى أن الجمعية دعت الشعب إلى التماسك، والتكتل، والوحدة المطلقة في سبيل الدفاع عن حريته المنتهكة.

وفي الأخير يمكن تفسير هذا الاحجام والتردد في اعلان الولاء والتضامن والانضواء تحت لواء الثورة للأسباب التالية:

كون قادة الثورة كانوا في معظمهم من عنصر الشباب اذ كانت ارواحهم لا تتعدى في الغالب أربع وعشرون سنة من ثم لم تكن القيادة الثورية معروفة في الأوساط السياسية الجزائرية فخاف الكثير من الانحراف او الانزلاق ونسوا ان مصدر التغيير يكون عادة في فئة الشباب باعتبارهم رمز القوة والتغيير.

ضعف الاعلام الثوري للتعريف بالمولود الجديد ماعدا فقط بيان أول نوفمبر أو إذاعة صوت القاهرة فا لثورة إعلاميا واشهاريا كانت محدودة جدا ، لذا انتبه قادة الثورة لهذه المعضلة وحاولوا تداركها بإقامة مصالح إعلامية متخصصة للتعريف بالثورة وقادتها وأهدافها التي هي هدف لكل وطني. البداية في استقطاب واحتواء الوطنيين ضف الى ذلك كله التعتيم الإعلامي المفروض من قبل الفرنسيين ووصف الثورة بالأحداث الداخلية بل والأكثر من ذلك السعي الى تشويه صورة الثورة وقادتها في الداخل والخارج بل وإقناع الكثير من الجزائريين وجزء كبير من الراي العام داخليا وخارجيا بانها حركة قطاع طرق وفلاقة ونعوت أخرى غير لائقة لاقناع الجميع بالأحجام والاعراض عنها.

حب الزعامة لدى بعض الوطنيين وإصرار القادة الأوائل على مبدا القيادة الجماعية جعل البعض يعرض عن الثورة بل يعارضها أحيانا.

الخلافات السياسية بين أعضاء الحزب او الجمعية الواحدة اذ انقسم هؤلاء الى مؤيد او معارض ومن ثم لم يحصل اجماع وطني شامل ومؤيد للثورة.

عنصر المباغتة الذي اعتمدته الثورة كاستراتيجية ناجحة في مواجهة الاستعمار الا انه هذه الاستراتيجية جعلت الراي العام الداخلي يتشتت ومن ثم أصبح هذا المبدأ سلاح ذو حدين.

##### موقف المستوطنين الفرنسيين من الثورة:

كان موقف المستوطنين الفرنسيين من ثورة أول نوفمبر 1954 موقفا استهتاريا تملؤه الثقة بالنفس، والثقة بالسلطة الفرنسية "بأنها ستنقض على هذه المجموعة الخارجة عن القانون وهي مجموعة من قطاع الطرق، وهكذا بقي المعمرون الفرنسيون يعيشون أحلامهم الزائفة، إلى غاية نهاية سنة 1955 حيث أحس فيها المستعمرون أن هذه الثورة تختلف عن الانتفاضات التي سبقتها، بعد فشل القوات الاستعمارية في القضاء عليها".

#### ردود الأفعال الدولية بعد اندلاع الثورة:

مع بداية الثورة الجزائرية وقفت العديد من الدول موقف الحياد من القضية الجزائرية، بل الكثير منها أيد فرنسا في أعمالها الوحشية لقمع التمرد على حد تعبير سلطات الاحتلال، وبعد الانتصارات العديدة التي حققتها الثورة تغيرت هذه المواقف وكسبت الثورة تأييدا دوليا كبيرا خصوصا بعد تشكيل الحكومة المؤقتة. للجمهورية الجزائرية.

##### موقف الرأي العام الدولي (نماذج من المواقف الدولية):

###### أمريكا وإنجلترا:

لم تصدر عن الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا إلا بضعة مواقف قليلة اضطرتها إليها إلحاحات منديس فرانس بمناسبة زيارته إلى أمريكا، وإلحاح الفرنسيين عموما بدعوى التضامن الأطلسي، وأن الجزائر جهة معرضة للخطر الشيوعي... وأن هذا خطر على الميثاق الأطلسي ودول الحلف.

وبعد تدخل منديس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية في آخر زيارة له لأمريكا حصل على موافقة واشنطن على لسان جون فستر دالاس كاتب الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية على أمرين هما:

تدخل أمريكا لدى مصر وإسبانيا لإيقاف نشاطهما الدعائي ضد وضع فرنسا في الجزائر.

الترخيص لفرنسا باستعمال أسلحة الأطلسي في الجزائر.

وبناء على هذه المعطيات بادرت الدول الحليفة لفرنسا من الحلف الأطلسي مثل الو. م. أ، وبريطانيا بدعم فرنسا، وأرسلت أمريكا بأخصائيين عسكريين وطائرات عمودية، وأسلحة وعتاد.

وقد ألقى السفير الأمريكي دوغلاس ديلون خطابا طويلا كله تأييد لفرنسا قال فيه: "إن السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا تحظى بالتأييد المطلق من الولايات المتحدة الأمريكية"، وقال كذلك في 1959:

" لا يمكن منع فرنسا من استعمال سلاح الحلف بالجزائر".

###### أمريكا اللاتينية:

بدأت الجبهة نشاطها الإعلامي في أمريكا اللاتينية بالبرازيل والأرجنتين، وكانت مناهضة الاستعمار محاولة لتوسيع دائرة التعاطف مع القضية الجزائرية، إضافة إلى النشاط التضامني المكثف لصالح القضية الجزائرية، حيث صوتت معظم دول أمريكا اللاتينية (البرازيل والشيلي والأرجنتين وغيرها) على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وأصدقاء فرنسا الأوروبيين، ضد إدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما عملت جبهة التحرير الوطني منذ سنة 1956 بدعم الأقليات ذات الأصل العربي، على أن يتم الاعتراف بكفاحها كثورة ضد الاستعمار، لكن هذا المسعى وهذه المثابرة لم يحظيا بالنتائج المرجوة، وذلك قبل الثورة الكوبية على الأقل في سنة 1959 وبالفعل كان نظام كاسترو أول نظام في القارة يعترف بالحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية في يوليو 1961.

###### الدول الآسيوية:

اندلعت الثورة الجزائرية مع بداية الحركة الافريقية الأسيوية، وتحضيرها لمؤتمرها التأسيسي، فكان المؤتمر الأفروآسيوي الذي انعقد في 17 أبريل 1955 بباندونغ، بمثابة نقطة انطلاق وتحول رئيسية في كفاح الشعب الجزائري والدور السياسي لجبهة التحرير، خاصة وأنه اختتم بإصدار بيان تضامني مع الثورة الجزائرية في حربها الدائرة ضد الاستعمار الفرنسي، ولعب تضامن هذه الحركة بفضل أعضائها من البلدان العربية والإسلامية لاحقا، دورا حاسما في تقديم القضية الجزائرية على منبر الأمم المتحدة.

###### الاتحاد السوفياتي:

أبدى الاتحاد السوفياتي تحفظه تجاه الثورة الجزائرية، واعتبر المسألة الجزائرية مسألة داخلية تخص فرنسا وحدها، وقد اعتبر خروتشوف أن الجزائر تدخل في نطاق شعوب الاتحاد الفرنسي وفي سنة 1956 قام غي موليه بزيارة إلى الاتحاد السوفياتي آنذاك، صرح مولوتوفMolotov) وزير خارجية الاتحاد السوفياتي لوفد البرلمانيين الفرنسيين بأن "رغبة الحكومة الفرنسية هي أن تبقى فرنسا في الجزائر" وفي مناسبة أخرى قال: "أن الاتحاد السوفياتي يدرك أهمية المسألة الجزائرية بالنسبة لفرنسا، ولكنها مشكل فرنسا".

##### موقف العالم العربي والإسلامي:

استطاعت الثورة الجزائرية أن تنال تأييد الحكومات العربية والإسلامية من أجل تدويل القضية الجزائرية وتوجيه اهتمام العالم الخارجي نحو ما يحدث فوق أرض الجزائر، وبهذا أدركت القوة العربية الإسلامية مدى جدية وأهمية الثورة الجزائرية، لا بالنسبة للجزائر وحدها بل بالنسبة للأمة العربية والإسلامية كلها. هكذا كانت ثورة نوفمبر في نظر الأمة العربية "ثورة عربية" يجب على العرب أن يساعدوها بكل الإمكانيات وأن نجاحها هو نجاح العرب وفشلها لا قدر الله فشل العرب، وعلى هذا الفهم العربي سار العرب مع الثورة الجزائرية وأصبحت بعد خمسة أشهر ونصف من اندلاعها تحتل اهتمام القادة في مؤتمر "باندونغ" المنعقد في 18 أبريل 1955.

###### دول المغرب العربي:

**\*المغرب الأقصى**: كان لمؤتمر المغرب العربي المنعقد بالقاهرة من 15- الى 22 فبراير 1947، بمشاركة أهم الأحزاب المغاربية (حركة الانتصار الجزائرية والاستقلال المغربي والدستوري التونسي الجديد، أهم اتحاد مغاربي لطرح مشروع مشترك لكيفية تحرير المغرب العربي، الذي شكل بدوره " لجنة تحرير المغرب العربي " بقيادة الأمير بن عبد الكريم الخطابي، وانضم اليه شخصيات مغاربية مناضلة، كان من بين مهامها تحضير وتنسيق الجهود لانطلاقة الكفاح المشترك لتحرير الأقطار المغاربية، وتظافرت الجهود المغاربية لإنجاح هذا المشروع من خلال التنسيق بين المناضلين الجزائريين والمغاربة والتونسيين إضافة الى المصريين وكان لهم الفضل في تأسيس النواة الأولى لجيش تحرير المغرب العربي مما أعطىدفعا قويا ودعما شمل كافة المجالات إضافة الى التأييد المطلق للثورة.

كما عملت المملكة المغربية على مساندة الثورة الجزائرية منذ انطلاقتها، وراحت تعمل من داخل الأمم المتحدة للسعي نحو تدويل القضية، حيث كان لمؤتمر طنجة بين (27- 30 أبريل 1958) خطوة حاسمة في دعم حقوق الشعب الجزائري الثابتة.

**تونس:** اتسم الموقف التونسي خلال السنتين الاوليتين من الثورة بالليونة مع فرنسا ضمانا لمصالحها مما يعد اخلالا بالتعهدات التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر طنجة، من خلال موقف بورقيبة ، وأعلن عن معارضته لمناقشة القضية في الأمم المتحدة في 1957 مما ميز موقفها السلبي تجاه الثورة في بداياتهابالنسبة للموقف الحكومي الرسمي، ولا يمثل ذلك موقف الشعب التونسي وبعض الحركات السياسية المناهضة للاستعمار، الا أن موقفها تغيروتحول موقف تونسليصبح أكثر إيجابية، معالضغط الشعبيعلى الحكومةالمهادنة، وأصبحت تمثلقاعدة خلفية للثورة الجزائرية، من خلال تقديم الدعم المادي (اللوجستيكي)، ومعنوياسياسيا ودبلوماسيا، مما يدل على التكامل والتفاعل الطبيعي بين أجهزة الثورة في الداخل وقواعدها الخلفية في الخارج، ساهمت تونس إلى جانب العديد من الدول العربية في تكوين إطارات عسكرية جزائرية من خلال دورات تدريبية التي ينخرط فيها الشباب الجزائري ويتخرجون برتب عسكرية في جميع فروع الجيش البرية وسلاح الاتصالات والإشارة، وقد لعب هؤلاء الخريجين دورا كبيرا في استعمال الثورة للأسلحة المتطورة، كما ساهموا في تطوير الأسلحة القديمة وخصوصا أن الجيش الفرنسي كان على أحدث ما أنتجته المصانع العالمية، كما كانت تونس ممرا لإدخال الأسلحة والمعدات الطبية والغذائية لأفراد جيش التحرير الوطني، وتم تحويل النشاطات المكثفة للحكومة الجزائرية المؤقتة من القاهرة الى تونس، وأصبح المقر الرسمي بها.

###### دول المشرق العربي:

نظرا لأهمية النضال السياسي بالنسبة للثورة الجزائرية، رأت جبهة التحرير الوطني ضرورة التركيز على هذا الجانب اعتمادا على الدول العربية الشقيقة بالمغرب العربي والمشرق العربي باعتبار أن القضية الجزائرية هي قضية عربية بالدرجة الأولى، فكان لأقطار المشرق العربي مواقف إيجابية مساندة دون تردد للقضية الجزائرية معنويا وماديا، وبالمقابل بالنسبة لجبهة التحرير الوطني يشكل المشرق العربي المنطلق والمجال الحيوي للتدعيم السياسي والمالي والدبلوماسي والعسكري، كما وجدت تأييدا جماهيريا تلقائيا وكل أقطار المشرق العربي كانت له مواقف إيجابية مساندة للقضية الجزائرية معنويا وماديا، وشكل مجالا حيويا للدعم السياسي والدولي والدبلوماسي والعسكري لجبهة التحرير الوطني ، ومن هذه الدول مصر والعراق.

###### الدول الإفريقية:

نتيجة للموقف السلبي للرأي العام الدولي اتجاه القضية الجزائرية وتهديد فرنسا بمعاقبة كل من يتدخل في شؤونها الداخلية، فإن بعض الدول العربية أظهرت تخفضها في البداية ولم يجرؤ على إدراج القضية الجزائرية في المنظمات الدولية، أو العمل على تبليغ صوت الثورة الجزائرية، بل هناك من تبرأ تماما، كما فعل السيد فاضل الجمالي في هيئة الأمم المتحدة آنذاك حيث جاء في تصريحه: "...والدليل على ذلك هو أني رفضت فكرة عرض شؤون الجزائر على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة..."، ومن جهته رفض مجلس جامعة الدول العربية في جلسته الختامية يوم 13 ديسمبر 1954 تحت رئاسة ألفريد النقاش وزير خارجية لبنان، رفض المصادقة على اقتراح اللجنة السياسية للجامعة العربية بعرض السعودية قضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة، ومن ثم لم تكن مواقف علنية في العالم العربي والإسلامي عموما باستثناء مصر التي بثت إذاعتها نداء أوب نوفمبر إلى شعوب العالم، وبقي هناك مد وجزر في استعمال جبهة التحرير الوطني "لصوت العرب" لتأرجح موقف مصر، فأحيانا تستجب لموقف فرنسا وتخضع لتهديداته وأحيانا تتشجع بمساندة الثورة الجزائرية وتضرب صفحا عن الوعد والوعيد.

##### موقف بعض الفئات المحلية والدولية من الثورة:

**أ/ موقف يهود الجزائر:** فرغم جذورهم العميقة في تاريخ الجزائر، ورغم الضمانات التي منحها لهم الأوروبيين وجبهة التحرير الوطني إلا أنهم وقفوا مع الجهاز الاستعماري.

**ب/ موقف المثقفون الفرنسيون:** فمنهم من وقف ضد الثورة ومنهم من كان له موقف معتدل ما عدا الفيلسوف المشهور جون بول سارتر الذي أيد الكفاح التحرري الجزائري من البداية إلى النهاية.

**ج/ موقف الشعب الفرنسي:** لم يولي اهتماما لثورة نوفمبر منذ انطلاقتها لأن المعركة كانت بعيدة عنه، ولم يأخذها بجد إلا عند استدعاء الجنود الاحتياطيين وتمديد مدة الخدمة العسكرية إلى 27 شهر، فقاموا بمظاهرات كما حدث في يوم5/9/1955 في محطة مونيارنس، ويوم 11/9/1955 في محطة ليون بباريس وتطور موقفهم مع مرور الوقت.

#### رد فعل الحكومة الفرنسية:

##### رد الفعل السياسي:

مباشرة بعد انفجار الوضع في الجزائر من جراء اندلاع الثورة، قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بتوقيف عدد كبير من مناضلي حركة انتصار الحريات الديموقراطية MTLD كما أسرعت الحكومة الفرنسية إلى اتخاذ قرار حل الحزب وإغلاق مكاتبه ونواديه بالجزائر وفرنسا، وذلك يوم 05 نوفمبر 1954 وقد راح ضحية حملة التوقيف بعض أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA وقد تجلى واضحا أن الحكومة الفرنسية لم تكن تعلم بموضوع التحضير للثورة ولم تكن لديها معلومات عن مفجريها، ولذا عمدت على اعتقال كل من كان له علاقة بالحركة الوطنية وخاصة التيار الاستقلالي، أما التصريحات الرسمية فقد تعاقبت على شكل بيانات رسمية وتصريحات لوسائل الإعلام الفرنسية والأجنبية من طرف وزراء ومسؤولين فرنسيين وعلى الصعيد الدبلوماسي، فقد تسارعت الحكومة الفرنسية إلى اتهام "أطراف أجنبية" بالوقوف وراء الأعمال المسلحة بالجزائر والدعاية لها على الصعيد العالمي، وكانت فرنسا تشير بالأصابع إلى مصر وبعض الأوساط العربية.

###### مواقف الإدارة الفرنسية:

صرح الحاكم العام للجزائر روجي ليونار Roger Léonard: "أنه حدث أثناء الليل بمناطق مختلفة من الأرض الجزائرية، وعلى الأخص شرق قسنطينة، منطقة الأوراس عدة عمليات حربية مختلفة بلغ عددها 30 عملية قامت بها فرق صغيرة، وقد نجم عنها قتل ضابط وجنديان في مدينتي خنشلة وباتنة، وجنديان من حراس الليل في منطقة القبائل، وكذلك أطلق الرصاص على مركز الجندرمة، وألقيت بعض القنابل الحارقة المصنوعة محليا... والحاكم العام يؤكد أنه اتخذ فور هذه الحوادث الإجراءات السريعة اللازمة لمجابهة هذه الحالة، والتي هي بين أيدي القائد العام حيث يجري في تنفيذها من بلاغ الحاكم العام الذي صدر صباح أول نوفمبر 1954، حاولت فيه السلطات الفرنسية أن تقلل من أهمية تلك الحوادث وتتظاهر بعد الاكتراث وبسهولة القضاء على مرتكبي تلك الحوادث.

كما صرح رئيس بلدية الجزائر ونائبها في البرلمان الفرنسي وكاتب الدولة للحرب "جاك شوفالي" في 02 نوفمبر 1954: بأن "الحكومة لن تقبل بأي صفة كانت بأي إرهاب فردي أو جماعي، وأما جميع التدابير الصارمة ستتخذ".

أما رئيس الحكومة منديس فرانس فقد صرح أمام الجمعية الوطنية:: "لا تخافوا إن الأمة لن تسمح لأحد بأن يخاطر بوحدتها، وأن ليس هناك انفصال ممكن للجزائر عن فرنسا، وأن حكومته ستحارب بقوة جميع المحاولات الهادفة الى زرع البلبلة وخرق النظام العام " ، ومن جهته أصدر وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا متيران François Mitterrand بيانا يستنكر فيه هجومات أول نوفمبر معتبرا إياها مجرد اعتداءات من تنفيذ عصابات صغيرة ومعزولة "، مؤكدا على أن فرنسا ستقمع هذه العصابات المتمردة، وأنها لن تقبل الحوار معها مطلقا، مادامت تريدأن تحل محل السلطة الفرنسية، ومن ثم ليس أمام المتمردين سواءإدراك الحقيقة التي مفادها أن الجزائر فرنسية، ولا مجال للاعتراف بغير سلطة فرنسا على الجزائر.

###### إجراءات الإدارة الفرنسية:

وقد حاولت في البدء التقليل من الصدمة التي أصابت فرنسا الاستعمارية فاعتبرت الأحداث محدودة التأثير ومن فعل بعض الخارجين عن القانون، غير أن تطور الثورة واشتداد نار لهيبها قد جعل سياسة فرنسا وقادتها العسكريين يدلون بالتصريح تلو التهديد، ويأمرون بمضاعفة عدد قوات الاحتلال المترابطة بالجزائر لمواجهة الأحداث، كما صادقت الحكومة الفرنسية على تخصيص موارد مالية كبيرة تصب في دعم المجهود الحربي الذي وجه للقضاء على الثورة وخنقها في المهد قبل استفحال أمرها.

وقد بادر الجيش الفرنسي إلى شن عمليات عسكرية برية وجوية في ديسمبر 1954 وجانفي 1955 ضد معاقل الثورة في الأوراس والشمال القسنطيني وبلاد القبائل والغرب الجزائري، ومحاصرة السكان وشن حملات التمشيط والتفتيش وإنشاء المناطق المحرمة، ومن هذا المنطلق عملت السلطات الفرنسية كل ما في وسعها لإفشالها والقضاء عليها، فشرعت منذ اندلاع الثورة في مصادرة الصحف الوطنية، والقبض على المناضلين والمتعاطفين مع الثورة، وكل شخص مشبوه فيه، وزجت بالآلاف من الجزائريين في السجون والمعتقلات تطبيقا لنظرية الانتقام في العقوبة، من بينهم 293 من إطارات حركة الانتصار للحريات الديموقراطية، وحل الأحزاب السياسية وطلب من السلطة الفرنسية إرسال ثلاث فرق من جنود المضلات التي وصلت إلى ميناء عنابة في اليوم التالي، وقامت القوات بشن هجمات على أهالي القرى المجاورة لأماكن الهجمات التي وقعت 01 نوفمبر دمر فيها أغلب هذه القرى، وقتل عدد كبير لسكانها العزل، كما أسست مدرسة بسكيكدة اسمها "جان دارك" يعلم فيها الضباط كيفية الحصول على المعلومات من الثوار، واستعمال شتى فنون التعذيب النفسي والجسمي كاغتصاب النساء واستعمال الكهرباء في الأماكن الحساسة من الجسم، والإحراق بالسجائر، وانتزاع الأظافر، والغطس في الماء والتجويع والتعريض لنهش الكلاب، وتسليط الأضواء الكاشفة على العينين والتعليق لمدة ساعات من اليدين أو الرجلين، وقد وجد الفرنسيون شهوة ولذة في هذا العمل الإجرامي الذي استشهد على إثره الكثير من المجاهدين...الخ.

###### \*إعلان حالة الطوارئ أفريل 1955:

أمام توسع نطاق الثورة وكثافة العمليات المسلحة ضد قوات الاحتلال والمصالح الاستعمارية، سارعت الحكومة الفرنسية إلى اتخاذ إجراءات عسكرية وسياسية وقانونية مستعجلة لمواجهة الوضع المتدهور في الجزائر، وأخطر إجراء اتخذته فرنسا يتمثل في سنها لقانون حالة الطوارئ، وهو عبارة عن جملة من الإجراءات القانونية التعسفية والقمعية وضعتها السلطات الفرنسية الاستعمارية مع مطلع عام 1955لخنق الثورة قبل استفحالها، وقد قامت وزارة الداخلية بتحضير مشروع القانون قصد دراسته من طرف الحكومة الفرنسية في19 مارس 1955، قبل أن يوافق عليه البرلمان الفرنسي في 1 أفريل 1955، حددت مدة تطبيقه بستة أشهر قابلة للتجديد، وهي مدة كافية حسب الإدارة الفرنسية للقضاء نهائيا على الثورة حسبهم، وقد تضمن قانون حالة الطوارئ الإجراءات التالية:

تحديد الإقامة للأفراد مع فرض الرقابة الشديدة على تنقلاتهم.

مراقبة المحلات والأماكن العمومية.

تعرض الأفراد المشبوهين إلى الاعتقال أو السجن أو النفي دون محاكمة.

إنشاء المحاكم الاستثنائية لتحل محل المحاكم العسكرية حيث تكون أحكامها نافذة وغير قابلة للطعن، ويخول قانون حالة الطوارئ كذلك للسلطات المدنية والعسكرية صلاحيات مطلقة من أجل استرجاع الوضع إلى ما كان عليه قبل أول نوفمبر 1954 وقد سمح باعتقال وسجن الجزائريين بدون محاكمة، وفرض عقوبات فردية وجماعية، وتطبيق كل أساليب القمع والتعذيب والاضطهاد، وتطبيق حكم الإعدام بشكل واسع وفرض الحصار ومنع التجوال ليلا وإنشاء مناطق محرمة. طبق قانون حالة الطوارئ في منطقة الأوراس في بداية أبريل 1955 ليوسع إلى بلاد القبائل في نهايته قبل أن تخضع له باقي المناطق في أوت وأكتوبر 1955 ، إضافة الى انشاء المصالح الإدارية المختصة 1955، حيث أدرك الجيش الفرنسي أن مواجهة الثورة بأبعادها الجماهيرية يتطلب ضرورة موازاة العمل السيكولوجي مع العمل العسكري، وخاصة أمام التطور السريع لجيش التحرير الوطني واتساع نطاق العمل الثوري، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء المصالح الإدارية المختصة les sections administratives spécialisées (sas)، التي أنشأهاالحاكم العام الفرنسي بالجزائر جاك سوستال، وتمثلت مهمتها في تكثيف العمل الاجتماعي والسيكولوجي للجيش الفرنسي في الأوساط الجماهيرية الجزائرية في الأرياف والمدن بقصد عزلها عن جبهة وجيش التحرير الوطني، وقطع صلة الشعب بالثورة. وقد تم وضع خريطة لتوزيع مراكز الشؤون الأهلية حسب الأهمية السكانية والجغرافية والاستراتيجية لكل منطقة بهدف انشاء شبكات تجسس ومراقبة الشعب وزرع الخوف لمنع الجزائريين من دعم ثورتهم، اذ فرضت حالة الحصار في 03 أفريل 1955 وشكلت محاكم خاصة لقمع الجزائريين وفقا لتشريع استثنائي قاس، فرض الإقامة الجبرية والنفي والسجن، محاصرة جبال الأوراس لتحقيق الحسم بعمليات استعراضية، توزيع الأسلحة على المعمرين وتأسيس عديد المليشيات.- تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية ومن ثمة العقاب الجماعي، تكثيف التواجد العسكري حيث بلغ عدد القوات 80.000 جندي سنة 1955.الى جانب حملا ت الاعتقال الواسعة.